المبحث الرابع
الوسائل السياسية

يراد بالوسائل السياسية وجود جهات متعددة في المجالين الداخلي والخارجي تعنى بحقوق الإنسان وحرياته وتراقب مدى احترام سلطات الدولة لتلك الحقوق والحريات وفقاً لمعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدساتير والمواثيق الدولية والإقليمية مما يجعل منها عامل ضغط فعال ضد السلطات التي لا تلتزم بتلك المعايير.

وسنحاول بيان هذه الوسائل في مطلبين يختص الأول بالوسائل السياسية في المجال الداخلي ويختص الآخر بالوسائل السياسية في المجال الخارجي ووفق الآتي:

المطلب الأول
الوسائل السياسية في المجال الداخلي

تتعدد الوسائل السياسية التي تسهم في حماية حقوق الإنسان وحرياته داخل أي مجتمع ويمكن الإشارة إلى أهمها والتي تتمثل بالأحزاب السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني ثم الرأي العام.

الفرع الأول
الأحزاب السياسية

إن النظم الديمقراطية في العالم المعاصر تقوم على مبدأين أساسيين الأول هو مبدأ تعدد الأحزاب والآخر مبدأ تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع. وينتج

Scanned by CamScanner

عمـا تقدم وصول الحزب الفائز في الانتخابات إلى السـلطة ولكـن لمدة محددة وفقاً لأحكام الدستور، وقيام الحزب الخاسر بدور المعارضة[١].

ولا يخفى ما للأحزاب من دور مؤثر وفعال في حماية حقوق الإنسان وحرياته سـواء أكانت في المعارضة أم في السـلطة، ففيما يتعلق بـدور الأحزاب المعارضة فيتمثـل بمراقبة أعمال وتصرفات من يباشـرون السـلطة سـواء داخـل البرلمان أو خارجـه، إذ يقوم أعضاء البرلمان من تلك الأحزاب بإبداء المعارضة للحزب الحاكم ومنعـه قدر الإمكان من إصدار قوانين تضر بالصالح العام أو تشـكل انتهاكاً لحقوق الأفراد وحرياتهم فضلاً عن تشخيص أخطاء الحكومة والتنبيه إلى خطورتها.

وإلى جانب ذلك يسـتطيع الحزب المعارض مسـآلة الحكومة وفقاً للكيفية التي رسمها الدستور والنظام الداخلي للبرلمان في حالة ثبوت قيامها بما يسيء إلى حقوق الأفراد وحرياتهم.

أما دور الأحزاب المعارضة خارج المجلس النيابي في مراقبة ومسآلة هيئات السـلطة فلا يقل أهمية عن دورها داخل المجلس. حيث تسـتطيع عن طريق وسـائل الإعلام المختلفة تسـليط الضوء على الأعمال والتصرفات الضارة بحقوق الإنسـان أو الانتقـاص منهـا ومن ثم أثارة الرأي العـام ضد الحكومة، ممـا يجعلها أداة ردع وضغط من الصعوبة بمكان تجاهلها، وهذا ما سـيؤدي إلى الحد من طغيان السـلطة واستبدادها.

وإذا كان الحزب يحظى بهذه الأهمية وهو في المعارضة فأن وجوده في الحكم لا ينفي أو يلغي تأثيره على من يباشـرون السـلطة وأن كانوا من قادة الحزب أو من أنصـاره، لأنه يعلم علـم اليقين أن بقاءه أطول مدة ممكنة في الحكم مرهون بحسـن أداء الحكومـة وتنفيذها البرنامج الانتخابي الذي عرضتـه على الملأ أثناء الحملات الانتخابيـة، وتجنب الأخطاء التي قد تقلل من شـعبية الحزب لـدى الرأي العام، مما يوجب على الحزب مراقبة ومحاسبة أعضاءه المشتركين في السلطة، وهذا ما يؤدي إلى أنشاء عامل ردع داخل الحزب يمنعهم من التعسف وإساءة استعمال السلطة.

---

١ ـ د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مصدر سابق، ص ٢٠٥ وما بعدها. اوستن رني، مصدر سابق، ص ٢ وما بعدها.

Scanned by CamScanner

ويلاحظ اتجاه معظم الأحزاب في الوقت الحاضر إلى إقامة هيئات خاصة تتولى هذه المهمة فضلاً عن معاقبة الأعضاء الذين تثبت إدانتهم[١].

هذا بالنسبة للأنظمة الديمقراطية أما الأنظمة المستبدة أو الدكتاتورية والتي تتعرض فيها حقوق الإنسان وحرياته إلى انتهاكات خطيرة ومستمرة، فمن الصعوبة بمكان الحديث عن دور ذي أهمية للأحزاب السياسية، لأن تلك الأنظمة لا تسمح بتعدد الأحزاب ومن ثم لا يوجد غير حزب واحد هو حزب الدكتاتور الذي يصفق له في حالتي الخطأ والصواب.

إلا أن أسلوب القمع الذي تعتمده تلك الأنظمة يؤدي إلى قيام أحزاب سرية تعمل تحت الأرض، من الممكن أن تساعد في كشف فضائح وجرائم النظام ضد الأفراد وانتهاكه لحقوق الإنسان وحرياته من خلال المنشورات والبيانات السرية ومحاولة إيصالها إلى الرأي العام المحلي والدولي بغية الضغط على النظام لإيقاف تلك الانتهاكات.

الفرع الثاني
منظمات المجتمع المدني

إن منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير حكومية، وتوجد في المجتمعات كافة تقريباً، وتتباين هذه المنظمات في أهدافها وفي ميادين نشاطها، فمنها من يهتم بمصالح فئة محددة كجماعات الضغط الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوربية[٢]، والجماعات المهنية المختلفة، وهناك منظمات تعنى بحقوق الإنسان وهدفها الأساس هو حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها فضلاً عن نشر وتعميق ثقافة حقوق الإنسان وحرياته.

وتقوم هذه المنظمات بالكشف عن تجاوز السلطات على حقوق الأفراد وحرياتهم وعرضها أمام الرأي العام المحلي والدولي. فضلاً عن قيامها بالدفاع عن الأفراد الذين تعرضت حقوقهم أو حرياتهم للانتهاك أو إقامة دعاوى جنائية ضد المتجاوزين[٣].

١- شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٢، ص ١٥.

٢- أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة د. حسن علي الذنون، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٦، ص ٤٥ وما بعدها.

٣- د. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢٠، د. حافظ علوان، حقوق الإنسان، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩٤.

Scanned by CamScanner

ولا يخفى الدور الهام الذي تقوم به المنظمات المهنية في هذا المجال لاسيما نقابات المحامين وجمعيات الحقوقيين، حيث يقع على كاهل هذه المنظمات مهمة توعية الرأي العام وتبصير الأفراد بحقوقهم وحرياتهم التي كفلها لهم القانون فضلاً عن التصدي للقوانين والقرارات التي تشكل انتهاكاً لحقوق وحريات الأفراد من خلال أتباع الأساليب التي رسمها القانون للطعن فيها[١].

ويتضح الدور العام للمحامي في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته من خلال المبادئ الرئيسة حول دور المحامي التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين[٢].

حيث ورد في الفقرة (١٤) منه على أن يسعى المحامون لدى حماية حقوق موكليهم وإعلاء شأن العدالة إلى التمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يعترف بها القانون الدولي. وتكون تصرفاتهم في جميع الأحوال حرة متيقظة مماشية للقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة القانون.

وقد أوضحت الفقرات من (١٦- ٢٢) الضمانات اللازمة لأداء المحامين لمهامهم، فضلاً عن كفالة حرية التعبير وتكوين الرابطات والانضمام إليها، ويحق لهم بصفة خاصة المشاركة في المناقشات العامة للأمور المتعلقة بالقانون وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (الفقرة ٢٣).

الفرع الثالث

الرأي العام

تتباين قوة الرأي العام وحدود تأثيره تبعاً لطبيعة النظام السياسي، فلا شك أن الرأي العام يتسم بتأثير فعال في النظم الديمقراطية ولذلك نجد بعض رموز تلك النظم يطرون عليه إلى حد المبالغة في تقدير الآخرين – ففي فرنسا قال ميرابو (أن الرأي العام هو سيد المشرعين جميعاً والمستبد الذي لا يدانيه في السلطة المطلقة

١- د. حميد حنون خالد، مبدأ سيادة القانون، مصدر سابق، ص ٤١.

٢- عقد المؤتمر في هافانا من ٢٧/ ٨ إلى ٧/ ٩/ ١٩٩٠. راجع ذلك، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إعداد د. محمود بسيوني، مصدر سابق، ص ص ٧٥٦- ٧٦٠.

Scanned by CamScanner